جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 11, Issue 4, December 2025

الإصدار الحادي عشر، العدد الرابع، ديسمبر 2025

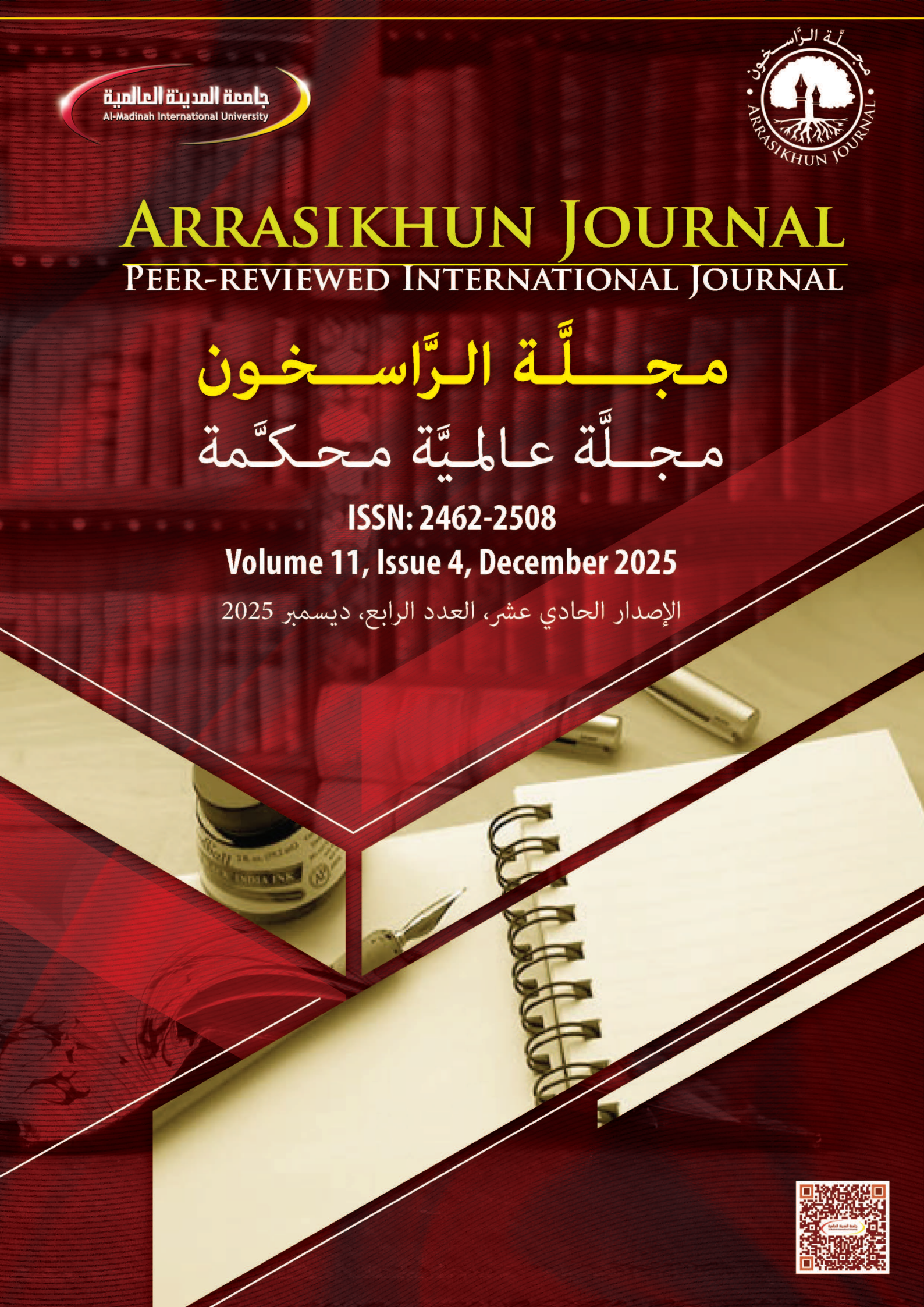

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الحادي عشر، العدد الرابع، ديسمبر 2025

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. دراسة وتحقيق لمخطوط للهتهذيب البيان في ترتيب القرآنلله للعلامة أبي الحسن محمد صادق السندي الصغير (ت1187هـ)	19ـ1
2. الدلالة القرآنية لمفردة (لحد) دراسة سياقية تحليلية	42ـ20
3. الانحرافات السلوكية في وسائل التواصل الاجتماعي وعلاجها في ضوء القرآن الكريم دراسة تطبيقية على طلاب الثانوية بجدة	77ـ43
4. أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي	106ـ78
5. أحكام القاضي عند أشهب بن عبد العزيز المالكي	120ـ107
6. نظريّة البَداء وأنماط تأثيرها في تشكل القواعد الأصوليّة	150ـ121
7. منهج الدعوة الإسلامية في مواجهة الشائعات من خلال سورة النور	169ـ151
8. منهج الصحابة في الرد على المخالف في مسائل الفروع ـ دراسة دعوية	191ـ170
9. مغالطة الشخصنة في الخطاب الدعويّ وأثرها على التفاعل الدعويّ دراسة وصفية تحليلية	219ـ192
10. جمهورية جزر المالديف دولة إسلامية	234ـ220

ثانياً: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
11. تداولية الأفعال الكلامية في القصص القرآني: قصتا إبراهيم ويوسف أنموذجا	258ـ235
12. بلاغة الّتداخل بين الخبر والإنشاء في القرآن الكريم دراسة تحليلية	280ـ259
13. الرمزُ الطبيعي وتجلياتُهُ الدلاليّة في للهدهشة القصلله دراسة سيميائية دلالية	313ـ281

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبد العاطي
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد العالي باي زكوب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبدالله رمضان خلف مرسي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عفاف عبده إبراهيم حداد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ كوسوبي عيسى
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد أحمد عبد الحميد طايل
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد أحمد محمد إسماعيل عيسى
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي سرحان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي السيد محمد الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار

Arrasikhun Journal، Volume 11, Issue 4, December 2025

ISSN: 2462-2508

أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي

د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الشَّهري

أستاذ مشارك في تخصص الفقه – كلية الدراسات القضائية والأنظمة – جامعة أم القرى

مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

mashehri@uqu.edu.sa

ملخص البحث

تكمن مشكلة البحث في خفاء بعض أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي، ووقوع الخلاف في بعضها. ويهدف البحث إلى بيان أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي، مع ذكر أدلة تلك الأحكام وإيضاح وجه الدلالة منها، ودراسة المسائل الخلافية دراسة مقارنة بين أقوال الفقهاء المعاصرين مع الترجيح فيها. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي في جمع معلومات البحث ومسائله، والمنهج الاستنباطي في استخراج الأحكام من الأدلة وبيان وجه الدلالة منها، والمنهج التحليلي والمقارن في عرض أقوال الفقهاء المعاصرين والموازنة بينها. وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على خطة البحث بعناصرها المعهودة، والتمهيد على حقيقة الذكاء الاصطناعي وكيفية عمله والدقة في مخرجاته وتاريخه، واشتمل المبحث الأول على حكم استعمال الذكاء الاصطناعي عمومًا، والثاني على حكم استعمال الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي، والثالث على حكم استفتاء الذكاء الاصطناعي استقلالًا، والرابع على حكم محاكاة المفتي باستعمال الذكاء الاصطناعي، ثم تضمنت الخاتمة أهم نتائج البحث وتوصياته. وخلص الباحث إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يصل إلى مستويات عالية من الدقة لكن يبقى احتمال الخطأ فيه واردًا لعوامل متغيرة تتعلق بتصميمه وتطبيقه، وأن الأصل في حكم استعمال الذكاء الاصطناعي الإباحة ثم قد يتغير حكمه بعد ذلك حسب ما يُستعمل فيه، وأن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي مباح وقد يرتقي الحكم إلى الندب، وأن استفتاء الذكاء الاصطناعي استقلالًا جائز لأهل العلم والتخصص محرم على العوام، مع وجوب تنبيه المتخصص إلى عدم الوثوق الكامل بمخرجات الذكاء الاصطناعي، وأن محاكاة المفتي باستعمال الذكاء الاصطناعي محرمة سواء كان الشخص المنتحل لشخصية المفتي المشهور مؤهلًا للفتوى أم لا.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – الفتوى – استفتاء – البحث الفقهي.

ISSN: 2462-2508

Abstract

This study examines the juristic rulings governing the use of artificial intelligence (AI) in issuing fatwas and conducting jurisprudential research, an area marked by ambiguity and contemporary scholarly disagreement. The research aims to clarify these rulings by presenting their evidentiary bases, explaining their juristic implications, and comparatively analyzing differing opinions among contemporary jurists in order to identify the preponderant view .The study employs an inductive methodology to survey relevant issues and data, an inferential methodology to derive rulings from legal evidence, and analytical and comparative approaches to evaluate contemporary juristic perspectives. It is structured around a theoretical introduction to artificial intelligence—its nature, functioning, historical development, and reliability—followed by four thematic discussions: the general ruling on the use of AI, its use in fatwa issuance and jurisprudential research, the permissibility of independently seeking fatwas from AI systems, and the ruling on simulating or impersonating a mufti through AI .The study concludes that while artificial intelligence may achieve high levels of accuracy, the possibility of error remains due to variables related to its design and application. The default ruling on the use of AI is permissibility, though this may vary depending on context and usage. Utilizing AI as an aid in fatwa issuance and jurisprudential research is permissible and may reach the level of recommendation. Independently seeking fatwas from AI is permissible for qualified scholars but prohibited for the general public, with an obligation on specialists not to place absolute trust in AI-generated outputs. Finally, impersonating a mufti through artificial intelligence is deemed impermissible, regardless of the impersonator's scholarly qualifications.

Keywords: Artificial intelligence - Fatwa - Jurisprudential research.

مقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، خيرِ موجِّهٍ ومعلِّم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم.... أما بعد:

فمن أجلِّ نعم الله على الإنسان تعليمه العلم النافع الذي يقيم به مصالح دنياه وديانته، ويعمر بسببه الأرض بتوحيد الله وطاعته، ويستعين به على ذكره وشكره وحسن عبادته.

ومن وسائل العلم المستجدة: تقنية الذكاء الاصطناعي التي تُعد ثورة العصر، وأعجوبة الدهر؛ لمحاكاتها الذهن البشري في عمله ومخرجاته، وأدائها لكثيرٍ من أعمال الإنسان وإنجازاته، وأثرها في شتى جوانب حياته.

وقد تميزت الشريعة الإسلامية الغراء بصلاحيتها لكل زمان ومكان، وشمول أحكامها لجميع النوازل والمستجدات، «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة؛ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»[1].

سبب اختيار الموضوع:

من مثارات السؤال ومواطن الإشكال: استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي، فقد شاع هذا الأمر بين عامة الناس وخاصتهم، وتساءل الناس عن أحكام هذا الاستعمال، وأضحت الحاجة ماسة لدراسة هذه المسائل وبيان أحكامها، فأحببت بحث هذا الموضوع نفعًا لنفسي، وإفادة لإخواني.

مشكلة البحث:

بناءً على ما تقدم؛ فإن مشكلة البحث هي خفاء بعض أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي، ووقوع الخلاف في بعضها، فاحتيج إلى دراسة هذه المسائل وبيان أحكامها والموازنة بين أقوال العلماء فيها؛ أداءً للأمانة، ونصحًا للأمة.

أسئلة البحث:

من خلال مشكلة البحث تظهر بعض الأسئلة البحثية، منها:

1) ما أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي؟
2) ما أدلة تلك الأحكام؟ وما وجه الدلالة منها؟
3) ما الراجح من أقوال الفقهاء المعاصرين في المسائل الخلافية محل البحث؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1) إيضاح مدى الدِّقَّة في مخرجات الذكاء الاصطناعي، لكونه من أهم المناطات التي تُبنى عليها أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي.
2) بيان أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي.
3) ذكر أدلة تلك الأحكام وإيضاح وجه الدلالة منها.
4) ربط تلك الأحكام بمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.
5) دراسة المسائل الخلافية دراسة مقارنة بين أقوال الفقهاء المعاصرين مع الترجيح فيها.

الحدود الموضوعية للبحث:

يختص هذا البحث بالمسائل المتعلقة باستعمال الذكاء

(1) الرسالة، للشافعي، (ص 19).

الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي فقط دون أنواع الاستعمال الأخرى، ويشمل جميع تقنيات الذكاء الاصطناعي المتنوعة، كبرامج المحادثة النصية (ChatGPT)، والروبوتات، ومواقع حساب الزكاة والإرث.

الدراسات السابقة:

عثرت على عدة دراسات سابقة في هذا الموضوع، بيانها فيما يلي:

1) الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، بحث محكم للأستاذ الدكتور عمر بن إبراهيم المحيميد.
2) الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، كتاب مطبوع للدكتور طه أحمد الزيدي.
3) مشروعية الإفتاء عبر تقنية الذكاء الاصطناعي مع اختبار لفتاوى التعاملات المالية عبر تطبيق (ChatGPT)، بحث مؤتمر للدكتور طه أحمد الزيدي.
4) الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي لعددٍ من الباحثين، ومن تحدث منهم عن مسائل استعمال الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الفقهي هم: أ.د. شوقي إبراهيم علّام، و د. فايد محمد سعيد، و د. قسم الله عبد الغفار قسم الله أحمد، و د. عبد الله عويد الرشيدي.
5) الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي (حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء)، بحث مؤتمر للدكتور مطلق بن جاسر الجاسر.
6) استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث محكم للدكتور لحسن غمادي.
7) الفتاوى الافتراضية (حقيقتها، آثارها، ضوابطها)، بحث محكم للدكتور عماد حمدي إبراهيم.
8) دور تقنية (ChatGPT-4) في صناعة الفتوى، بحث مؤتمر للدكتور مراد بوضاية.
9) ضوابط الفتوى الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي، بحث محكم للدكتورة آمنة مدوخي.

وقد تحدثت هذه الدراسات عن حكم استعمال الذكاء الاصطناعي عمومًا وعن حكم الانتفاع به في الإفتاء والاستفتاء، وأجاد أصحابها في ذلك جزاهم الله خيرًا ونفع بعلومهم، والبحثان الأولان هما الأكثر إجادة وإفادة في موضوع البحث.

ويتقاطع بحثي مع تلك الدراسات في الحديث عن المسائل المذكورة، مع وجود إضافات علمية انفرد بها بحثي، هي:

1) إضافة مسألة لا توجد في تلك الدراسات هي حكم محاكاة المفتي باستعمال الذكاء الاصطناعي.
2) تحرير المسائل التي تحدثت عنها تلك الدراسات بذكر صورها وأحكامها وأدلتها ووجه الدلالة منها.
3) بحث مسألة "حكم استفتاء الذكاء الاصطناعي استقلالاً" بحثًا مقارنًا موسعًا في خمسة مطالب.
4) إضافة قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي وآراء باحثيه في مسائل البحث.
5) العناية بإيضاح تقنية الذكاء الاصطناعي في المبحث الأول ولا سيما مطلب الدقة في مخرجات الذكاء الاصطناعي، فقد اعتنيت بتحريره وعزو معلوماته إلى مصادر متعددة عربية وأجنبية؛ لأهميته

البالغة، فهو أصلٌ يُبنى عليه أحكام استعمال الذكاء الاصطناعي.

منهج البحث وإجراءاته:

سرتُ في هذا البحث على المنهج الاستقرائي في جمع معلومات البحث ومسائله، والمنهج الاستنباطي في استخراج الأحكام من الأدلة وبيان وجه الدلالة منها، والمنهج التحليلي والمقارن في عرض أقوال الفقهاء المعاصرين والموازنة بينها، كما التزمتُ المنهج العلمي المعهود في خدمة النص والتعليق عليه.

تقسيم البحث:

رتبت مسائل البحث فانتظم في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:

مقدمة تتضمن سبب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده الموضوعية، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، ثم تقسيمه.

تمهيد: لمحة عن الذكاء الاصطناعي.

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: كيفية عمل الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: الدقة في مخرجات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الرابع: تاريخ الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: حكم استعمال الذكاء الاصطناعي عمومًا.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صورة المسألة.

المطلب الثاني: حكم المسألة.

المطلب الثالث: دليل الحكم ووجه دلالته.

المبحث الثاني: حكم استعمال الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صورة المسألة.

المطلب الثاني: حكم المسألة.

المطلب الثالث: دليل الحكم ووجه دلالته.

المبحث الثالث: حكم استفتاء الذكاء الاصطناعي استقلالًا.

ويتضمن خمسة مطالب:

المطلب الأول: صورة المسألة.

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في المسألة، وأبرز القائلين بها.

المطلب الثالث: أدلة الأقوال ووجه دلالتها.

المطلب الرابع: الترجيح.

المطلب الخامس: نوع الخلاف وثمرته.

المبحث الرابع: حكم محاكاة المفتي باستعمال الذكاء الاصطناعي.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صورة المسألة.

المطلب الثاني: حكم المسألة.

المطلب الثالث: دليل الحكم ووجه دلالته.

خاتمة تتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته.

أسأل الله تعالى أن يرزقني في هذا البحث الهدى والسداد، والتوفيق لسبيل الرشاد، وهذا أوان الشروع في المقصود.

تمهيد: لمحة عن الذكاء الاصطناعي

في هذا التمهيد سأتحدث عن الذكاء الاصطناعي بأسلوب سهلٍ ميسَّر دون تعمق في المصطلحات التقنية والحاسوبية، بهدف إيضاح صورة الذكاء الاصطناعي للقارئ بجلاء دون غموض أو تعقيد، وذلك في أربعة مطالب أبيّن فيها حقيقة الذكاء الاصطناعي ثم كيفية عمله ثم مستوى الدقة فيه ثم تاريخه وأطواره التي مرَّ بها، فباسم الله أبدأ.

المطلب الأول: حقيقة الذكاء الاصطناعي.

عُرِّف الذكاء الاصطناعي بتعريفات متعددة، تفاوتت في الإفصاح عن حقيقته، لكن يمكن جمع مضامينها في التعريف الآتي:

هو: نظام حديث يحاكي الدماغ البشري في قدراته وطريقة عمله، باستعمال تقنيات حاسوبية قادرة على جمع البيانات ومعالجتها والاستفادة منها في التنبؤ والاستنتاج واتخاذ القرارات، بهدف تقديم خدمات معينة[1].

وبيان التعريف: أن الذكاء الاصطناعي -والذي يُعرف اختصارًا بـ (AI)- فرع عن علوم الحاسوب، فهو عبارة عن برامج حاسوبية صُممت لأجل تقليد السلوك البشري في قدراته الذهنية وأسلوب ذكائه وما ينتج عنها من تصرفات وتواصل مع الآخرين، تُودَع تلك البرامج في آلات ذكية لتتمكن من أداء مهام كثيرة بدلًا عن الإنسان، كمهام التفكير والتعلم والفهم والتفاعل الذكي بالسماع والرؤية والتحدث بأسلوب منطقي منظم، إضافة إلى التخطيط والتنظيم وحل الألغاز وإصدار الأحكام وجدولة المهام والمساعدة في حل المشكلات وتقديم المعرفة والإجابة على الأسئلة والمساعدة في التعلم وشرح الدروس وإنشاء النصوص وتحسينها وترجمتها وتصميم الأفكار وإنشاء الرسومات، وغير ذلك من المهام الكثيرة التي تضطلع بها تلك الآلات، حتى وصل الحال ببعض برامج الذكاء الاصطناعي القوية إلى درجة المحاكاة الدقيقة لتصرفات الدماغ البشري وأفعال الإنسان الطبيعي بحيث ينعدم الفرق الجوهري بين الآلة والإنسان في المهمة المراد تحققها، بل قد يتفوق أداء الآلة على أداء الإنسان في بعض الأعمال، لا سيما الأعمال الشاقة والمرهقة والمهام الخطرة = فالآلة تتميز حينئذ بالأداء السريع والآمن والمستمر دون كلل أو تعب[2].

ويتضح المقصود بذكْر أمثلة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهي كثيرة جدًّا في التقنيات الحديثة، ويكفي هنا الإشارة إلى شيء من الآلات المحتوية على

(1) يُنظر: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد بلال، (ص 20)؛ مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 65)؛ مفاهيم حول الذكاء الاصطناعي، أعدَّه فريق عمل بعمادة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد بجامعة الملك عبد العزيز، (ص 8)؛ مقال بعنوان: "الذكاء الاصطناعي"، موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، تاريخ الاطلاع 6/ 7/ 1446 هـ.

(2) يُنظر: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد بلال، (ص 28-29)؛ مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 65)؛ مفاهيم حول الذكاء الاصطناعي، أعدَّه فريق عمل بعمادة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد بجامعة الملك عبد العزيز، (ص 8).

أنظمة الذكاء الاصطناعي، فمن ذلك[1]:

1) الأجهزة الذكية المحتوية على برامج تعمل بالذكاء الاصطناعي، كالهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية ونحوها، مثل:

1. برامج المحادثة النصية (ChatGPT) المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، ومهمتها التحاور مع المستخدم وتقديم خدمات متعددة مما سبق ذكره، كالإجابة على الأسئلة وتقديم المعرفة وإنشاء النصوص، وقد صُممت تلك البرامج على هيئة تطبيقات الكترونية أو مواقع شبكية[2] أو أيقونات متاحة في وسائل التواصل الاجتماعي[3].

2. تطبيق "سيري" التابع لشركة أبل وتطبيق "جوجل ناو" التابع لشركة جوجل، وهما تطبيقان على هيئة مساعد شخصي ذكي يعمل بتقنية التعرف على الكلام ومعالجة اللغات الطبيعية والتصنيع الصوتي للإجابة عن الأسئلة وتنفيذ طلبات المستخدمين وتقديم التوصيات.

2) الرجل الآلي (الروبوت) الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي ويتمكن من التحاور مع البشر والإجابة عن الاستفسارات والتعبير عن العواطف وإبداء تعبيرات الوجه[4].

3) السيارات ذاتية القيادة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي وتتمكن من السير في الطرق بأمان والتزام أنظمة المرور وتجنب العوائق المحتملة.

4) المكنسة الذكية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي وتتمكن من السير وتنظيف الأرضيات دون تدخل بشري.

5) برامج الألعاب المحتوية على لاعبين افتراضيين ينافسون اللاعب البشري في الفوز في اللعبة.

المطلب الثاني: كيفية عمل الذكاء الاصطناعي.

يمكن –ابتداءً– تبسيط فكرة عمل الذكاء الاصطناعي في ثلاث خطوات: (مدخلات، معالجات، مخرجات)، وذلك بإدخال أعداد ضخمة من البيانات، ثم معالجتها وتحليلها بواسطة خوارزميات[5] معقدة، ثم الوصول من خلال ذلك إلى نتائج ومخرجات.

وبيان ذلك:

أن برامج الذكاء الاصطناعي تُصمم بناءً على دراسة كيفية تفكير العقل البشري، وكيف يتعلم الإنسان ويقرر ويحاول حل المشكلات، ثم يُستفاد من نتائج

(1) يُنظر: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد بلال، (ص 28، 39-41)؛ مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 86-87)؛ مقال بعنوان: "ما هو الذكاء الاصطناعي"، موقع شركة ساب للبرمجيات والذكاء الاصطناعي، تاريخ الاطلاع: 2/ 8/ 1446 هـ؛ ويمكن الاطلاع على مزيد من أنظمة الذكاء الاصطناعي في مقال مُطنِب بعنوان: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، موقع موسوعة ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: 10/ 7/ 1446 هـ.

(2) كبرنامجي (Microsoft Copilot) و (OpenAI).

(3) مثل: أيقونة الذكاء الاصطناعي في برنامج "الواتساب" وفي منصة "X" المعروفة سابقًا بـ "تويتر".

(4) مثل: الروبوتان السعوديان (محمد) و (سارة).

(5) الخوارزميات هي: مجموعة الإجراءات الرياضية والمنطقية المتسلسلة التي يتوصل بها إلى ناتج معيَّن، وهي مأخوذة من اسم عالم الرياضيات محمد من موسى الخوارزمي، مثال: خوارزمية للتعرف على الرسائل المزعجة في البريد الإلكتروني، مهمتها تحليل النصوص واكتشاف الكلمات الشائعة في الرسائل غير المرغوب فيها ثم إعادة توجيهها من البريد الوارد إلى مجلد الرسائل غير المرغوب فيها. يُنظر: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد بلال، (ص 29، 98).

هذه الدراسة في تطوير الأنظمة الذكية.

حيث يبدأ تجهيز برنامج الذكاء الاصطناعي بإدخال أعداد ضخمة من البيانات المتنوعة من نصوص وصور وفيديوهات وأصوات وأرقام وغيرها، وتُعد هي الأساس في عمل الذكاء الاصطناعي.

بعد ذلك؛ يعمل البرنامج على معالجة تلك البيانات المُدخلة وتحليلها والتعلم منها واستخلاص نتائج بواسطة مجموعة من الخوارزميات عبر إحدى تقنيات الذكاء الاصطناعي، كتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية التي تعالج البيانات بطريقة مشابهة للخلايا العصبية في دماغ الإنسان.

بعد معالجة البيانات وتحليلها يُنتج البرنامج مخرجات كالتنبؤ بنتيجة معينة، أو اتخاذ قرار، أو اقتراحات وتوصيات، ويبني على ذلك التفاعل والتنفيذ وتقديم خدمات متنوعة[1].

وأختم هذا المطلب بالإشارة إلى أن للذكاء الاصطناعي أقسامًا متعددة باعتبارات مختلفة، يهمنا منها أقسامه باعتبار التقنية التي يعمل بها، فينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين: (تقليدي، وتوليدي)، فالتقليدي يعمل بالتقنيات المعتادة في برامج الذكاء الاصطناعي، وأما التوليدي فيعمل بتقنية متقدمة وحديثة، وهو الذي اشتُهر بأخَرَة وأصبح حديث الركبان، وهو المستعمل في برامج المحادثة النصية، ويُعرَّف بأنه ذكاء اصطناعي يعمل بتقنياتِ تعلمِ الآلة والشبكات العصبية العميقة لمحاكاة قدرة الإنسان على إنشاء بيانات جديدة أو محتوى مبتكر كتوليد النصوص والصور والمقاطع الصوتية والمرئية، ويتميز التوليدي على التقليدي بتنوع مخرجاته وتعددها، فيمكنه أداء مجموعة كبيرة من المهام المختلفة في مجالات متعددة، ويمكن أيضًا تخصيص مخرجاته لأداء مهام معينة حسب الحاجة عبر آليات معينة، كما يتميز بكونه يولد محتوى مبتكرًا يحاكي القدرات البشرية، وهو محتوى إبداعي جديد يشبه البيانات الأصلية التي دُرِّب عليها لكن لا يكررها، ويتميز أيضًا بسهولة استخدامه عبر واجهات تفاعلية ولغات طبيعية، ويمكن بيان أهم الفروق بين التوليدي والتقليدي فيما يلي:

1) من حيث المدخلات: يحتوي التوليدي على بيانات ضخمة لأغراض عامة، وأما التقليدي فيحتوي على بيانات متخصصة لأغراض ضخمة.

2) من حيث المخرجات: يخرج التوليدي محتوى رقميًّا جديدًا ومبتكرًا ومتنوعًا مثل: الكتابة والتحرير وإجراء المحادثات وتوليد الصور والمقاطع الصوتية والمرئية، وأما التقليدي فيخرج محتوى محددًا مثل: التنبؤات والاستنتاجات أو تصنيفات النصوص أو التعرف على الوجوه أو التوصيات[2].

(1) يُنظر: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد بلال، (ص 20، 24-26)؛ مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 57-109)؛ مقال بعنوان: "الذكاء الاصطناعي"، موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، تاريخ الاطلاع 6/ 7/ 1446 هـ؛ مقال بعنوان: "ما هو الذكاء الاصطناعي"، موقع شركة ساب للبرمجيات والذكاء الاصطناعي، تاريخ الاطلاع: 2/ 8/ 1446 هـ.

(2) يُنظر: الذكاء الاصطناعي التوليدي، ص 6-7، والذكاء الاصطناعي التوليدي آفاق واعدة لمستقبل أفضل، ص 12-13، كلاهما من تأليف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: الدقة في مخرجات الذكاء الاصطناعي.

من أهم الأمور المؤثرة في الثقة ببرامج الذكاء الاصطناعي والاطمئنان لمخرجاتها هو مستوى الدقة في تلك المخرجات ومدى مصداقيتها، ولأجل ذلك عقدتُ هذا المطلب للحديث عن هذه المسألة المهمة.

إن مخرجات الذكاء الاصطناعي متفاوتة في مستوى الدقة، فترتفع الدقة أحيانًا إلى مستوى عالٍ جدًّا، وتنخفض في أحايين أخرى إلى مستوى متدنٍّ حتى تصل إلى "الهلوسة"، فيتصور الذكاء أنماطًا غير موجودة، وينتج معلومات كاذبة، ويكوِّن أشخاصًا وأحداثًا ومقالات مزيفة لا وجود لها، لا سيما إذا كانت المعلومات المطلوبة نادرة أو حديثة[1].

فتقنيات الذكاء الاصطناعي –لا سيما القائمة على التعلم الآلي– هي أنظمة احتمالية تعتمد على الاحتمالات والتقديرات في اتخاذ القرارات بدلًا من القواعد الدقيقة الحتمية، فلا تستطيع نماذج الذكاء الاصطناعي ضمان النتائج الدقيقة حتى مع وجود كميات هائلة من البيانات وقوة المعالجة، وهذا الافتقار إلى الدقة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة تصل إلى تهديد الحياة لا سيما في مجال الرعاية الصحية، فعلى سبيل المثال: يمكن لخوارزمية التعلم الآلي المدربة على التعرف على الأورام السرطانية من الصور الطبية أن تكون فعالة بشكل لا يصدق في كثير من الحالات، لكنها قد تحتوي على هامش خطأ قاتل، فقد تصنف الأورام الحميدة على أنها خبيثة أو العكس[2].

وفي برامج المحادثة النصية –التي تهمنا في هذا البحث– يولِّد الذكاء الاصطناعي سلسلة من الكلمات بناءً على البيانات المُدخلة فيه، فينتج سلسلة الكلمات التي يعتقد أنها الأكثر احتمالًا للإجابة على السؤال، وقد يؤدي هذا إلى إجابات صحيحة ودقيقة، وقد يؤدي إلى إجابات تبدو منطقية لكنها خاطئة ومضلِّلة، وقد تكون الإجابات مزيجًا من الحقيقة والخيال، ولا يمكن للذكاء الاصطناعي التمييز بين تلك الإجابات وإنما تُترك مهمة التمييز للمستخدم، والأسوأ من ذلك أن الذكاء الاصطناعي يفضِّل –عندما لا يكون لديه المعرفة الكافية– أن يُقدِّم إجابات خاطئة على الامتناع عن الإجابة، ويفعل ذلك بكل ثقة[3].

الجدير بالذكر أن اكتشاف هذه الأخطاء قد يكون صعبًا؛ لاحتوائها على مزيج من المعلومات الحقيقية والمزيَّفة فيلتبس الأمر على المستخدم، فمثلًا: قد يذكر الذكاء الاصطناعي استشهادات وهمية من كتب حقيقية لمؤلفين معروفين، فيصدِّق المستخدم تلك

(1) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في علم الجرح والتعديل، للدكتورة هيا الصباح، (ص 157)؛ مقال بعنون: "ما مدى دقة ChatGPT؟"، منصة وكيل الذكاء الاصطناعي الكاملة (Botpress)، تاريخ الاطلاع: 5/ 8/ 1446 هـ؛ مقال بعنون: "ما الخطأ الذي يرتكبه الذكاء الاصطناعي؟"، موقع مكتبة جامعة ميريلاند الأمريكية، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ.

(2) يُنظر: مقال بعنون: "الذكاء الاصطناعي ليس تقنية عالية الدقة وهذا له آثار عميقة على عالم العمل"، للكاتب تشيلدزي ماروالا رئيس جامعة الأمم المتحدة، موقع جامعة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ.

(3) يُنظر: مقال بعنون: "الذكاء الاصطناعي بين الدقة والهراء في إجابات الروبوتات"، موقع النهار العربي، تاريخ الاطلاع: 14/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "تصبح نماذج اللغة الأكبر حجمًا والأكثر قابلية للتعليم أقل موثوقية"، موقع مجلة (Nature)، تاريخ الاطلاع: 14/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "ما الخطأ الذي يرتكبه الذكاء الاصطناعي؟"، موقع مكتبة جامعة ميريلاند الأمريكية، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ.

الاستشهادات رغم أنها مختلقة ومكذوبة، بل إذا طُلب من الذكاء الاصطناعي ذكر مصادر إجابته؛ فقد يُقدِّم رابطًا مزيفًا، أو يُقدِّم رابطًا حقيقيًا لمصدرٍ لم يستقِ منه المعلومات الواردة في إجابته، فيأتي بروابط لمجموعة من صفحات الويب والمقالات المرتبطة بالموضوع المطلوب بشكل عام[1].

هذا التفاوت في مستوى دقة برامج الذكاء الاصطناعي -لا سيما في برامج المحادثة النصية- مبني على عوامل متعددة، من أهمها[2]:

1) جودة البيانات المُدخلة في البرنامج، فكلما كانت البيانات المُدخلة صحيحة ودقيقة وكاملة ومتنوعة ومطابقة للواقع كانت دقة المخرجات أعلى وأداء النظام أفضل، وفي المقابل إذا كانت البيانات المُدخلة خاطئة أو ناقصة أو متحيِّزة كانت المخرجات خاطئة.

2) نوع التقنية التي صُمم بها البرنامج، فكلما كانت أكثر تطورًا كانت دقة المخرجات أكبر مقارنة بالتقنيات التقليدية.

3) المهام المناطة بالذكاء الاصطناعي، فكلما كانت مهام الذكاء الاصطناعي محددة ارتفعت الدقة إلى مستويات عالية جدًا، وكلما كثُرت مهامه قلَّ مستوى الدقة فيه.

4) مجال عمل الذكاء الاصطناعي، ففي التعرف على الصور يرتفع مستوى الدقة، وفي معالجة اللغات وترجمتها تختلف الدقة بناءً على النصوص واللغة المستخدمة، وفي التوقعات والتحليلات تختلف الدقة بناءً على تعقيد المشكلة وتوفر البيانات.

5) نوع اللغة التي يُتعامل بها مع الذكاء الاصطناعي، فدقته عند التعامل معه باللغة الإنجليزية أكثر من العربية، بناءً على عوامل منها: كثرة البيانات المدخلة فيه بالإنجليزية.

6) طريقة تعامل المستخدم مع الذكاء الاصطناعي، فالمستخدم الحاذق يمارس طرقًا في التعامل معه تنتج مستويات عالية من الدقة، والعكس

(1) يُنظر: مقال بعنون: "ما الخطأ الذي يرتكبه الذكاء الاصطناعي؟"، موقع مكتبة جامعة ميريلاند الأمريكية، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ.

(2) بعض العوامل استنتجتها من تجربتي في استعمال برامج الذكاء الاصطناعي، وبعضها استفدتها من المصادر التالية: مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 110-116)؛ قياس دقة وموثوقية برامج الكشف عن استخدام ChatGpt في مستخلصات الأبحاث العلمية، للدكتور آية الله فايز عبد الملك، (ص 854-901)؛ الذكاء الاصطناعي وأثره في علم الجرح والتعديل، للدكتورة هيا الصباح، (ص 157)؛ مقال بعنوان: "لا تفترض أبدًا أن دقة معلومات الذكاء الاصطناعي تساوي الحقيقة"، للكاتب تشيلدزي مارووالا رئيس جامعة الأمم المتحدة، موقع جامعة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2/ 8/ 1446 هـ؛ مقال بعنون: "ما مدى دقة ChatGpt؟"، منصة وكيل الذكاء الاصطناعي الكاملة (Botpress)، تاريخ الاطلاع: 5/ 8/ 1446 هـ؛ مقال بعنون: "الذكاء الاصطناعي بين الدقة والهراء في إجابات الروبوتات"، موقع النهار العربي، تاريخ الاطلاع: 14/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "تصبح نماذج اللغة الأكبر حجمًا والأكثر قابلية للتعليم أقل موثوقية"، موقع مجلة (Nature)، تاريخ الاطلاع: 14/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "تحسين دقة نموذج الذكاء الاصطناعي الخاص بك"، موقع شركة (Keylabs)، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "الدقة في الذكاء الاصطناعي"، موقع شركة (Netguru)، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "الحقائق وراء دقة الذكاء الاصطناعي"، للكاتب نبيل علي، موقع منصة (Vidizmo)، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ.

بالعكس، ومن أبرز تلك الطرق: مهارة كتابة التلقينة الجيدة، ومهارة فهم المصطلحات العلمية.

7) عوامل خارجية تقلل من الدقة، مثل: وجود ضوضاء مزعجة أو وجود لهجات مختلفة في تقنية التعرف على الصوت، أو حدوث أحداث جديدة غير متوقعة تؤثر في جودة التنبؤات.

وبناءً على ما تقدم؛ فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يصل إلى مستويات عالية من الدقة، لكن يبقى احتمال الخطأ فيه واردًا بنسب متفاوتة معتمدة على عوامل متغيرة تتعلق بتصميمه وتطبيقه، ويبقى تحسين الدقة تحديًا مستمرًّا بسبب تلك العوامل، وأيضًا؛ فالذكاء الاصطناعي لا يزال عاجزًا عن مضاهاة العقل البشري في بعض المهارات العقلية، مثل: مهارة ترجمة اللغات التي لا يكفي فيها معرفة معاني الألفاظ المفردة، بل لا بد من فهم سياق الكلام وأخذه بالاعتبار حين الترجمة[1].

وعليه: فيجب التعامل مع الذكاء الاصطناعي بحذرٍ ونظرٍ ناقد، ويجب التحقق جيدًا من الإجابات التي يقدمها، ويجب مراجعة خدماته ومتابعة مخرجاته من قِبَل العنصر البشري، وينبغي الاستفادة منه باعتباره أداة تكمل القدرات البشرية وليست مستقلة عنها[2].

المطلب الرابع: تاريخ الذكاء الاصطناعي.

مرَّ الذكاء الاصطناعي بمراحل متعددة منذ نشأته إلى تطوره الكبير في عصرنا الحاضر، مرورًا بمراحل ركوده وانتعاشه، وسأقتصر في هذا المطلب على أهم مراحله[3]:

في عام (1936م): نشر عالم الحاسوب "آلان تورينغ" ورقته البحثية الشهيرة بعنوان "حول الأرقام القابلة للحوسبة مع تطبيق على مشكلة القرار" التي كانت حجر الأساس لفكرة الذكاء الاصطناعي.

في عام (1950م): قدم تورينغ اختبار تورينغ، وهو اختبار لقياس قدرة الآلة على محاكاة الذكاء البشري.

في عام (1956م): كانت **البداية الرسمية لعلم الذكاء الاصطناعي** بانعقاد مؤتمر دارتموث، الذي أعلن فيه مجموعة من علماء الحاسوب عن ولادة الذكاء الاصطناعي، وصاغ جون مكارثي مصطلح "الذكاء الاصطناعي"، وقُدِّم أول برنامج ذكاء اصطناعي في جامعة كارنيجي ميلون.

في عام (1969م): طوَّر العلماء في معهد ستانفورد للأبحاث روبوت "شاكي" القادر على الحركة والإدراك وحل المشكلات.

في عام (1973م): بنى فريق جمعية الروبوتات بجامعة إدنبرة روبوت "فريدي" الشهير القادر على استخدام الرؤية لتحديد وتجميع النماذج.

(1) يُنظر: مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 110-116)؛ مقال بعنوان: "لا تفترض أبدًا أن دقة معلومات الذكاء الاصطناعي تساوي الحقيقة"، للكاتب تشيلدزي ماروالا رئيس جامعة الأمم المتحدة، موقع جامعة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2/ 8/ 1446 هـ.

(2) يُنظر: مقال بعنون: "ما الخطأ الذي يرتكبه الذكاء الاصطناعي؟"، موقع مكتبة جامعة ميريلاند الأمريكية، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ؛ مقال بعنون: "الحقائق وراء دقة الذكاء الاصطناعي"، للكاتب نبيل علي، موقع منصة (Vidizmo)، تاريخ الاطلاع: 15/ 1/ 1447 هـ.

(3) يُنظر: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد بلال، (ص 33-41)؛ مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، لمحمد لحلح، (ص 40-56)؛ مقال بعنوان: "آلان تورينغ"، للكاتب أندرو هودجز، ترجمة مالك آل فتيل، موقع حكمة، تاريخ الاطلاع: 10/ 7/ 1446 هـ.

في عام (1979م): قدَّمت ستانفورد كارت أول سيارة مستقلة يُتحكم فيها بالحاسوب.

في عام (1990م) وما بعده: حصل تقدم كبير في جميع مجالات الذكاء الاصطناعي، كمجال التعلم الآلي لمنح أنظمة الحاسوب القدرة على التعلم، وتقنية استخراج البيانات من مواقع الانترنت التي اعتمدت عليها محركات البحث المشهورة، وبرامج الألعاب المحاكية للواقع.

في عام (2005م): صنعت شركة هوندا روبوت "آسيمو"، وهو إنسان آلي ذكي قادر على أداء مهمة تسليم الوجبات لزبائن المطعم.

في عام (2009م): صنعت شركة جوجل سيارة ذاتية القيادة بدون سائق.

في عام (2011م): أطلقت شركة أبل تطبيق "سيري" وشركة جوجل تطبيق "جوجل ناو"، وهما تطبيقان للهواتف الذكية على هيئة مساعد شخصي ذكي يعمل بتقنية التعرف على الكلام ومعالجة اللغات الطبيعية والتصنيع الصوتي للإجابة عن الأسئلة وتنفيذ طلبات المستخدمين وتقديم التوصيات.

المبحث الأول: حكم استعمال الذكاء الاصطناعي عمومًا

المطلب الأول: صورة المسألة.

يُقصد بهذه المسألة: حكم استعمال الذكاء الاصطناعي بأنواع الاستعمال المختلفة دون تقييد بنوع معين.

المطلب الثاني: حكم المسألة.

الأصل في حكم استعمال الذكاء الاصطناعي الإباحة، ثم قد يتغير حكمه بعد ذلك إلى الوجوب أو الندب أو التحريم أو الكراهة حسب ما يُستعمل فيه، فيكون استعماله واجبًا إذا تعيَّن وسيلةً إلى الواجب فلم يتم الواجب إلا به، ومندوبًا إذا أوصل إلى مندوب، ومحرمًا إذا أفضى إلى محرم، ومكروهًا إذا أفضى إلى مكروه، فالذكاء الاصطناعي وسيلة تأخذ حكم ما أفضت إليه من المقاصد، شأنه في ذلك شأن غيره من التقنيات الحديثة.

ولم أجد في ذلك خلافًا بين الفقهاء المعاصرين، وممن قال بهذا القول منهم: د. طه أحمد الزيدي[1]، ولجنة الفتوى بموقع إسلام ويب[2]، ولجنة الفتوى بموقع الإسلام سؤال وجواب[3]، وعدد من الباحثين في مجمع الفقه الإسلامي الدولي[4]، وصدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بما يلي:

«الأصل في إنشاء الذكاء الاصطناعي واستخداماته الإباحة، ويُراعى في إنشائه واستعماله الضوابط الآتية:

1. أن يكون القصد من الإنشاء والاستعمال والتمويل والمآل مشروعًا.
2. أن يحقق جلب المصلحة ودرء المفسدة.

(1) عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي. يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 43-45).

(2) يُنظر: فتوى بعنوان: «الذكاء الاصطناعي وسيلة له حكم ما استُخدم فيه»، موقع إسلام ويب، تاريخ الاطلاع 25/ 2/ 1447 هـ.

(3) يُنظر: فتوى بعنوان: «هل يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي؟»، موقع الإسلام سؤال وجواب، تاريخ الاطلاع 25/ 2/ 1447 هـ.

(4) يُنظر: الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

3. عدم الإساءة إلى المعتقدات والأديان والرموز الدينية.
4. حماية المعلومات وصون الحريات والحقوق العامة والخاصة.
5. ألا يشتمل على ما يهدد الأمن الفردي والمجتمعي والوطني.
6. الالتزام بالأمانة والتوثيق والشفافية عند الاستعمال»[1].

المطلب الثالث: دليل الحكم ووجه دلالته.

أما إباحة استعمال الذكاء الاصطناعي من حيث الأصل: فدليله القاعدة الفقهية الثابتة بالأدلة الشرعية: "الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم"[2]، فإنها تفيد أن الأصل في كل الأشياء النافعة المسكوت عنها في الشرع فلم يرد فيها نص بالتحريم أو الإباحة أنها مباحة للمكلف[3]، فدل ذلك على أن الأصل في استعمال الذكاء الاصطناعي الإباحة[4].

وأما تغير حكم الذكاء الاصطناعي حسب ما يُستعمل فيه: فدليله القاعدة الفقهية الثابتة بالأدلة الشرعية: "الوسائل لها أحكام المقاصد"[5]، فإنها تفيد أن الوسائل تبعٌ لمقاصدها التي تفضي إليها في أحكامها التكليفية[6]، فوسيلة المباح مباحة، و «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يتم المسنون إلا به فهو مسنون، وطرق الحرام والمكروهات تابعة لها»[7]، فدل ذلك على أن استعمال الذكاء الاصطناعي يأخذ حكم ما أفضى إليه من المقاصد والغايات[8].

المبحث الثاني: حكم استعمال الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي

المطلب الأول: صورة المسألة.

يُقصد بهذه المسألة: حكم استعانة المفتي بالذكاء الاصطناعي في تحرير فتواه وجمع أدلتها وفي التواصل مع المستفتي وإبلاغه بالفتوى، وكذلك استعانة الباحث وطالب العلم بالذكاء الاصطناعي في دراسة المسائل الشرعية والدلالة على مصادرها والاطلاع على أقوال العلماء وأدلتهم واختياراتهم وفي الموازنة بين أقوالهم والترجيح فيها.

المطلب الثاني: حكم المسألة.

ذهب عدد من الفقهاء المعاصرين إلى إباحة الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي، منهم: د. طه الزيدي[9]، و أ.د. شوقي إبراهيم

(1) قرار رقم 258 (26/3) بشأن الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

(2) يُنظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، (ص 60).

(3) يُنظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، قاعدة رقم (187).

(4) يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 43).

(5) يُنظر: قواعد الأحكام، للعز ابن عبد السلام، (1/ 53-54).

(6) يُنظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، قاعدة رقم (72).

(7) يُنظر: القواعد والأصول الجامعة، لابن سعدي، (7/ 11).

(8) يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 44).

(9) وذكر أنه يُستفاد من الذكاء الاصطناعي في سعة الاطلاع وسرعة الإحاطة والإلمام واختزال الجهد والوقت في الإجابة، كما ذكر د. مطلق الجاسر أنه يُستفاد من الذكاء الاصطناعي في معرفة قول أكثر العلماء ومعرفة أقوال المذاهب الفقهية ومعتمداتها. يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه =

علّام[1]، و د. فايد محمد سعيد[2]، ولجنة الفتوى بموقع الإسلام سؤال وجواب[3].

والذي يظهر للباحث –والله أعلم– أن الإباحة هي الأصل في الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي، وقد يرتقي الحكم إلى الندب إذا ارتفع مستوى دقة النظام وعظمت الفائدة منه؛ بشرط اتخاذه مُساعدًا يُنتفع به ولا يُعتمد عليه، فيجب مراجعة نتائجه والتحقق من مخرجاته من قِبَل العنصر البشري، وأما الاعتماد الكامل عليه دون تأكد وتمحيص فمحرم ولا يجوز.

المطلب الثالث: دليل الحكم ووجه دلالته.

أما إباحة الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي: فدليله القاعدة التي تقدم بيانها: "الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم"[4]، فكل تقنية حديثة ينتفع بها المفتي والباحث في عمله ولا ضرر فيها فيجوز استعمالها[5].

وأما ارتقاء الحكم إلى الندب: فدليله القاعدة التي تقدم بيانها: "الوسائل لها أحكام المقاصد"[6]، فالمقصد من الاستعانة بالذكاء الاصطناعي تجويد الإفتاء والبحث الفقهي وإتقانهما وسرعة الإحاطة بأقوال العلماء في المسائل واختصار الوقت والجهد، وهي أمور مندوب إليها شرعًا فتكون الوسيلة إليها مندوبة، لا سيما إذا ارتفع مستوى الدقة في الوسيلة كما تقدم.

وأما اشتراط اتخاذه مُساعدًا يُنتفع به ولا يُعتمد عليه: فلاحتمال ورود الخطأ والتلفيق والتزييف في مخرجاته –كما تقدم بيانه في مطلب "الدقة في مخرجات الذكاء الاصطناعي"–، وإذا كان الحال كذلك فيحرم الاعتماد الكامل عليه في المسائل الشرعية؛ صيانةً لجناب الشريعة، وحذرًا من الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ وعلى أهل العلم، وتحرزًا من الضلال والإضلال في دين الله.

المبحث الثالث: حكم استفتاء الذكاء الاصطناعي استقلالاً

المطلب الأول: صورة المسألة.

يُقصد بهذه المسألة: حكم استعانة المستفتي بالذكاء الاصطناعي في الإجابة عن أسئلته الدينية وبيان الحكم الشرعي فيها دون الرجوع لمفتٍ من البشر.

ومن أمثلة برامج الذكاء الاصطناعي التي يُمكن استفتاؤها:

برامج المحادثة النصية (ChatGPT) سواء كانت

الزيدي، (ص 47)؛ الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي، للدكتور مطلق الجاسر، (ص 256–259).

(1) مفتي الديار المصرية سابقًا. يُنظر: الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1/ 21).

(2) مستشار الهيئة الأوروبية للمراكز الإسلامية لشؤون الفتوى. يُنظر: المصدر السابق، (1/ 310).

(3) يُنظر: فتوى بعنوان: «هل يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي؟»، موقع الإسلام سؤال وجواب، تاريخ الاطلاع 25/ 2/ 1447 هـ.

(4) يُنظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، (ص 60).

(5) ذكر د. طه الزيدي أدلة أخرى للإباحة، وهي النصوص التي تدل على مشروعية مراعاة لغة العصر، والنصوص التي تدل على مشروعية الاستعانة بغير البشر في تلقي المعرفة، فاستدل بها على هذه المسألة وعلى رأيه في مسألة "حكم استفتاء الذكاء الاصطناعي استقلالاً"، وقد أوردتها تفصيلًا في أدلة القول الخامس من تلك المسألة، فلتُنظر هناك.

(6) يُنظر: قواعد الأحكام، للعز ابن عبد السلام، (1/ 53–54).

مخصصة للفتوى أم لا، ومن المخصصة للفتوى: المفتي الافتراضي "راشد" التابع لمجلس الإمارات للإفتاء الشرعي والذي يقدم خدمة الفتاوى عبر تقنية الشات بوت[1].

وتقنيات حساب الزكاة والإرث، كحاسبة الزكاة المتاحة على موقع "زكاتي" وعلى منصة "إحسان" السعوديَّيْن، وكحاسبة المواريث المتاحة على موقع "ناجز" وعلى منصة "إنفاذ" السعوديَّيْن.

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في المسألة، وأبرز القائلين بها.

اختلف الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على خمسة أقوال، هي:

1) يحرم استفتاء الذكاء الاصطناعي مطلقًا، وممن قال بهذا القول: أ.د. شوقي إبراهيم علّام[2]، و د. قسم الله عبد الغفار قسم الله أحمد[3]، و د. مبارك بن جزاء الحربي[4]، و د. عبد الله عويد الرشيدي[5]، ولجنة الفتوى بموقع الإسلام سؤال وجواب[6].

2) يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي بضوابط[7]، وممن قال بهذا القول[8]: أ.د. طلال بن سليمان الدوسري[9]، و أ.د. محمد بن عبد الله الصواط[10]، و أ.د. عبد الرؤوف بن محمد الكمالي[11]، و أ.د. عمر بن إبراهيم المحيميد[12].

3) يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي لأهل العلم والتخصص، ويحرم على العوام، وممن قال بهذا القول[13]: أ.د. خالد بن علي المشيقح[14]، و أ.د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى[15]، و أ.د. أحمد بن محمد

(1) يُنظر: خبر بعنوان: «فتاوى الذكاء الاصطناعي "الشات بوت"»، موقع مجلس الامارات للإفتاء الشرعي، تاريخ الاطلاع 17/ 2/ 1447 هـ.

(2) يُنظر: الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1/ 22).

(3) رئيس دائرة الفتوى العامة بمجمع الفقه الإسلامي السوداني. يُنظر: المصدر السابق، (1/ 467-468).

(4) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة الكويت. يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 613).

(5) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة الكويت. يُنظر: الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1/ 510-511).

(6) يُنظر: فتوى بعنوان: «هل يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي؟»، موقع الإسلام سؤال وجواب، تاريخ الاطلاع 25/ 2/ 1447 هـ.

(7) ذكر أصحاب هذا القول ضوابط كثيرة، بعضها يتعلق بتصميم برنامج الذكاء الاصطناعي، وبعضها يتعلق بالمستفتي، فمن النوع الأول: أن يُعد البرنامج ويشرف عليه أهل علم وخبرة في المجال الشرعي والتقني ممن تحققت فيهم شروط الإفتاء، وأن تكون المسائل المُدرجة في البرنامج مما لا يتغير بالعرف أو الاصطلاح أو الوقائع، وأن يُجرَّب البرنامج مرات عديدة حتى يغلب على الظن سلامته من الخطأ، وأن يُراجع بصفة دورية للتأكد من استمرار جودته، ومن النوع الثاني: أن يكون المستفتي عالمًا بالمصطلحات مميزًا بين الفروق المؤثرة ولو لم يكن طالب علم، وأن يُتقن اللغة التي يستفتي بها البرنامج ولو بالحد الأدنى، وأن يملك تصورًا كاملًا للواقعة المسؤول عنها ويُدرك الأوصاف المؤثرة فيها. يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 617-620).

(8) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 588-590، 610، 616).

(9) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة القصيم.

(10) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة أم القرى.

(11) عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة الكويت سابقًا.

(12) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة القصيم.

(13) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 590-591).

(14) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة القصيم.

(15) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة القصيم.

الخليل[1]، و أ.د. عبد الله بن منصور الغفيلي[2].

4) إن كان الذكاء الاصطناعي يعمل بتقنيته القديمة عبر خيارات جاهزة يختار منها المستفتي ما يناسبه ولم يُحفظ عليها خطأ؛ فيجوز استفتاؤه، وممن قال بهذا القول: أ.د. عجيل بن جاسم النشمي[3]، و أ.د. عبد الله بن حمد السكاكر[4]، وأما إن كان الذكاء الاصطناعي يعمل بتقنيته الحديثة المتقدمة فذهب أ.د. عجيل النشمي إلى أنه لا يُعتد به في الاستفتاء استقلالًا عن المفتي البشري، وفصَّل أ.د. عبد الله السكاكر فيه تفصيلًا مطوَّلًا ليس هذا موضع بسطه[5].

5) إن كانت المسألة الفقهية من المسائل المعتمدة على الحساب كمسائل الزكاة والمواريث أو كانت مبنية على مآخذ ثابتة ولا تخضع لموازنة المصالح والمفاسد كأحكام الصلاة وأركانها وشروطها فيجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي فيها، وأما إن كانت المسائل مستجدة أو مبنية على مآخذ متغيرة كتغير الزمان والمكان والأحوال والأعراف والمصالح كمسائل الطلاق والنفقات واللباس فيحرم الاعتماد فيها على الذكاء الاصطناعي استقلالًا عن المفتي البشري، وممن قال بهذا القول: د. فايد محمد سعيد[6]، و د. مطلق بن جاسر الجاسر[7]، و د. طه بن أحمد الزيدي[8][9].

المطلب الثالث: أدلة الأقوال ووجه دلالتها.

أدلة القول الأول (يحرم استفتاء الذكاء الاصطناعي مطلقًا)[10]:

1) قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، والذكاء الاصطناعي ليس من أهل الذكر المأمور بسؤالهم فلا يجوز استفتاؤه.

2) أن الفتوى توقيع عن رب العالمين وعبادة يُتقرب بها إلى الله تعالى، فلا يصح أن تصدر إلا من أهلٍ للفتوى، والذكاء الاصطناعي ليس أهلًا لها.

(1) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة القصيم.

(2) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(3) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه وأصوله بجامعة الكويت.

(4) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بجامعة القصيم سابقًا.

(5) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 603-605).

(6) يُنظر: الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1/ 310-311).

(7) عضو هيئة التدريس بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة الكويت، يُنظر: الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي، للدكتور مطلق الجاسر، (ص 248-250).

(8) صرح د. طه بجواز النوع الأول من المسائل، ويُفهم من كلامه تحريم النوع الثاني. يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 46-47).

(9) قيَّد د. الجاسر جواز النوع الأول بشرطين: أن تكون الجهة الداعمة للبرنامج موثوقة أو حصلت على تزكية من جهة موثوقة، وأن يكون عند المستخدم الحد الأدنى من استيعاب العبارات والدلالات اللغوية، وأضاف د. الزيدي ضوابط عديدة يمكن مراجعتها في بحثه. يُنظر: الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي، للدكتور مطلق الجاسر، (ص 248)؛ الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 54-56).

(10) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 614-615)؛ الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1/ 22، 467-468)؛ استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى للمؤسسات المالية الإسلامية، للدكتور لحسن غمادي، (ص 68-69).

3) أن الفتوى تحتاج إلى فقهٍ تُفهم به المسألة فهمًا دقيقًا ويُراعى فيه حال كل سائل ومذهبه وعرف بلده والأمور المحتفة بسؤاله ثم يُحقق المناط ويُفتى بما يناسب حاله، وقد تحتاج المسألة إلى مراعاة المآلات والمقاصد، أو إلى تكييف فقهي تُلحق فيه النازلة بما يناسبها من أبواب الفقه ومسائله، وقد تكون مرتبطة بمآخذ متغيرة تتغير بها الفتوى كاختلاف الزمان والمكان والأحوال والأعراف والمصالح، والذكاء الاصطناعي لا يمكنه إدراك ذلك كله ولا تقديره، فلا يجوز استفتاؤه.

4) أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الاستفتاء يفضي إلى مفاسد متعددة، منها: الجمود في العلم والتقصير في تعلمه وتعليمه، والاستهانة بدور العلماء، وتدخل من لا يوثق به في صناعة الفتوى.

أدلة القول الثاني (يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي بضوابط)[1]:

1) دليل الاستصحاب، فالأصل في الأشياء الإباحة، ولم يرد دليل على تحريم الإفتاء بالذكاء الاصطناعي إذا أمكن تنزيل حكم الله في الواقعة تنزيلًا صحيحًا، وهو ممكن.

2) القياس على أخذ الفتوى من الكتب، فكما يجوز أخذ الفتوى من الكتب = يجوز أخذها من الذكاء الاصطناعي المعتمد على مدخلات أدخلها أهل العلم المؤهلون للفتوى، فهو مجرد ناقل لمُدخلاتهم، لا سيما وقد جُرِّبت إصابته في الفتوى، بل قد يُقال: إنه أوثق من استفتاء الكتب.

3) القياس على الاستفتاء بالكتابة، فكما يكتب المستفتي للمفتي سؤاله فيقرؤه المفتي ثم يفتيه حسب ما قرأه؛ فكذلك الذكاء الاصطناعي سواء بسواء.

4) القياس على ترجمة الفتوى، فكما أن المفتي لا يعرف شيئًا من لغة المستفتي ولا يفهم كلامه وإنما يعرِّفه شخص آخر معنى الكلام؛ فكذلك الذكاء الاصطناعي وسيط بين المعلومات المدخلة سابقًا والمستفتي.

5) القياس على التخريج المذهبي للمفتي المنتسب إلى مذهب، فكما ينقل المفتي المنتسب الحكمَ من المنصوص في مذهبه إلى ما في معناه من المسكوت عنه؛ فكذلك الذكاء الاصطناعي يحفظ المدخلات ويفهم المراد منها ثم ينقل حكمها إلى مسألة المستفتي، فهو لا يأتي بمعلومات جديدة، بل يختار من متعدد ثم ينقل الحكم.

6) الوقوع الصحيح، فقد وُجدت برامج للفتوى معتمدة على الذكاء الاصطناعي وتبيَّن أن نسبة الصواب فيها عالية جدًّا وأن نسبة الخطأ تكاد تكون معدومة، كبرامج قسمة التركات وحساب الزكاة، وما دامت الفتاوى تقع صحيحة في هذه البرامج فلا مانع من العمل بها.

7) أن القول بالجواز هو القول الصالح لكل زمان وحال، فالغاية المقصودة هي الفتوى الصحيحة، وقد قيدنا الجواز بضوابط تحقق هذه الغاية، ونحن لا نُدرك مدى التطور في المستقبل، فقد يتطور الذكاء

(1) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (ص 610-613، 616-617).

الاصطناعي تطورًا كبيرًا تزول معه كثير من الإشكالات الواردة عليه، فتكون العبرة بالضوابط المشترطة، فمتى تحققت جاز استفتاء الذكاء الاصطناعي سواء في زمننا هذا أو فيما نستقبل من الأزمنة.

أدلة القول الثالث (يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي لأهل العلم والتخصص، ويحرم على العوام)[1]:

أما جوازه استفتاء الذكاء الاصطناعي لأهل العلم والتخصص فلما يلي:

1) قاعدتا: "الأصل في الأشياء الإباحة"، و "الوسائل لها أحكام المقاصد"، وقد تقدم بيان دلالتهما على جواز الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الفتوى.

2) دليل المصلحة، فالشريعة جاءت بجلب المصالح وتكميلها ودفع المفاسد وتقليلها، واستفتاء الذكاء الاصطناعي من قِبَل أهل العلم فيه مصالح عديدة كالتيسير عليهم وحفظ وقتهم وجهدهم، وفي المقابل لا يوجد مفاسد تقتضي المنع، فدل ذلك على الجواز، لا سيما أن العالِم عرف مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ، وإنما يستعجل معرفة الحكم للحاجة.

وأما تقييد الجواز بأهل العلم والتخصص وتحريمه على العوام فلما يلي:

1) الحاجة إلى حسن إدخال معلومات السؤال في الذكاء الاصطناعي وإلى فهم مخرجاته، ولا يحسن هذا إلا طالب علم، فالعامي قد يخطئ في ذلك لعدم فهمه للمصطلحات والتفريق بينها، كالعمد وشبه العمد والسهو والجهل والخطأ والنسيان.

2) الحاجة إلى إدراك الخطأ في فتوى الذكاء الاصطناعي إن وُجد، لأن الذكاء الاصطناعي عرضة للوقوع في الخطأ، فهو يفيد غلبة الظن لا اليقين، ولا يدرك خطأه إلا طالب علم، وأما العامي فقد لا يدرك خطأه فيعمل بفتوى خاطئة وهو لا يشعر.

3) درء المفاسد المترتبة على استفتاء الذكاء الاصطناعي من قِبَل العوام –سوى ما تقدم–، ومنها: الصد عن التعبد لله بطلب العلم الشرعي وبلوغ رتبة الاجتهاد ومعرفة قواعد الشريعة وحِكمها وأسرارها اكتفاءً بالذكاء الاصطناعي، مع حاجة الناس إلى العلوم الشرعية وكون تعلمها من فروض الكفايات، بل جزء منها تعلمه فرض عين، ويترتب على ذلك: الصد عن الدعوة إلى الله لانعدام أهل العلم الذين يدعون إلى الله ويبيّنون أحكام دينه ويردون على أعدائه، ومن المفاسد: حمل الناس على رأي واحد مع اختلاف الزمان والمكان والحال، ومع احتمال كون هذا الرأي الواحد خطأ، ومن المفاسد: تنزيل الفتوى على الواقعة تنزيلًا خاطئًا، لا سيما في المسائل المبنية على العرف والعادة واختلاف الاصطلاح، كالألفاظ الدالة على الطلاق في بلد دون آخر.

4) أنه يُشترط في المفتي أوصاف لا يمكن تحققها في برنامج يرد عليه ملاحظات وأخطاء.

أدلة القول الرابع (يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي بتقنيته القديمة دون الحديثة)[2]:

أما أدلة الجواز فهي نفس الأدلة المتقدمة في الأقوال السابقة، وأما التفريق بين تقنية الذكاء الاصطناعي

(1) يُنظر: المصدر السابق، (ص 591-602).

(2) يُنظر: المصدر السابق، (ص 604-605).

القديمة والحديثة؛ فلأن التقنية القديمة تعمل بطريقة النماذج والخيارات المحددة مسبقًا والتي لا تحتاج إلى اجتهاد من المستفتي، ولأنه قد ثبت صوابها بالتجربة ولم يُحفظ عليها خطأ، بخلاف التقنية الحديثة التي تحتاج إلى نوع اجتهاد، فهي فتوى، والفتوى تفتقر إلى مجتهد ليكمل لها وصف الفتوى، وعليه؛ فلا يُعتد بالتقنية الحديثة استقلالًا عن المفتي البشري.

أدلة القول الخامس (يجوز استفتاء الذكاء الاصطناعي إن كانت المسألة معتمدة على الحساب أو على مآخذ ثابتة، ويحرم استفتاؤه استقلالًا عن المفتي البشري إن كانت مبنية على مآخذ متغيرة):

أما جواز استفتاء الذكاء الاصطناعي في المسائل المعتمدة على الحساب وعلى مآخذ ثابتة فلما يلي:

1) قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: 4]، أي: بلغة قومه ليُفهمهم ما أُرسل به، فالآية الكريمة تدل على مشروعية مراعاة لغة العصر، ويشمل ذلك مراعاة لغة عصرنا وأساليبه والتطور التقني فيه، ومنها: تقنية الذكاء الاصطناعي، فدل ذلك على جواز توظيف الذكاء الاصطناعي في الدعوة والتعليم والإفتاء[1].

2) النصوص الدالة على مشروعية الاستعانة بغير البشر في تلقي المعرفة لمن يملك القدرة على التخاطب معهم، مع الحرص على التثبت من المعلومات قبل بناء الأحكام التكليفية عليها، ومن تلك النصوص:

أ. قصة نبي الله سليمان ﷺ في تلقي خبر بلقيس وقومها من طائر الهدهد، مع اتخاذه خطوات عملية للتحقق من خبر الهدهد وبناء القرار المناسب عليه[2].

ب. ما ورد في حديث عبد الله بن جعفر ﷺ قال: «أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَسَرَّ إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبُّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفًا أَوْ حَائِشَ نَخْلٍ، قَالَ: فَدَخَلَ حَائِطًا لِرَجُلٍ الْأَنْصَارِ فَإِذَا جَمَلٌ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ حَنَّ وَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَمَسَحَ ذِفْرَاهُ فَسَكَتَ، فَقَالَ: ((مَنْ رَبُّ هَذَا الْجَمَلِ؟ لِمَنْ هَذَا الْجَمَلُ؟))، فَجَاءَ فَتًى مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: ((أَفَلَا تَتَّقِي اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَلَّكَكَ اللَّهُ إِيَّاهَا؟ فَإِنَّهُ شَكَا إِلَيَّ أَنَّكَ تُجِيعُهُ وَتُدْئِبُهُ»[3].

فهذه النصوص تدل على جواز تلقي المعرفة من غير البشر وبناء الأحكام التكليفية عليها لمن يحسن التعامل معها وفهم مخرجاتها، ويدخل في ذلك برامج الذكاء الاصطناعي[4].

وأما تحريم استفتاء الذكاء الاصطناعي في المسائل المبنية على مآخذ متغيرة: فلأن هذه المسائل لا يمكن الإفتاء فيها بعملية آلية صرفة، بل تفتقر إلى اجتهاد تُراعى

(1) يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 47-48).

(2) سورة النمل (آية 20-28).

(3) رواه أبو داود وصححه الألباني ﷺ. يُنظر: سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم، (2549)، (4/ 200)؛ السلسلة الصحيحة، للألباني، (1/ 58-59).

(4) يُنظر: الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، للدكتور طه الزيدي، (ص 48-54)، وقد أورد الدكتور -وفقه الله- نصوصًا عديدة تدل على جواز تلقي المعرفة من غير البشر، لكني اقتصرتُ على ما ذُكر رغبة في الاختصار.

فيه المآخذ المتغيرة ويُنظر فيه إلى مآلات الأحكام، كما يجب الالتزام فيها بالانضباط المنهجي في الإفتاء، وهذا ما ينعدم في الذكاء الاصطناعي، كما أنه يفتقر إلى كثير من شروط المفتي التي بينها أهل العلم، ومنها التكليف والعدالة وفقه النفس[1].

المطلب الرابع: الترجيح.

الذي يظهر للباحث –والله أعلم– رجحان القول الثالث وهو حرمة استفتاء الذكاء الاصطناعي على العوام، وجوازه لأهل العلم والتخصص بشرط أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة يستعينون بها في بحث المسألة والإحاطة بفروعها دون اعتماد كاملٍ عليها، فيجب التأكد من مخرجات الذكاء الاصطناعي ومراجعة الكتب وأقوال العلماء وأدلتهم؛ لما حُفظ على الذكاء من الخطأ في النقل.

ويستوي في ذلك برامج الذكاء الاصطناعي بتقنياتها الموجودة الآن وما قد يستجد من التقنيات الأحدث والأكثر تطورًا، ولو صُممت خصيصًا للإفتاء، كما يستوي في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي المتنوعة، كبرامج المحادثة النصية (ChatGPT)، والروبوتات، ومواقع حساب الزكاة والإرث، وغير ذلك.

والمقصود بأهل العلم والتخصص: من بلغ درجة عالية في العلم الشرعي يتمكن بها من حسن إدخال السؤال في الذكاء الاصطناعي وفهم مخرجاته وإدراك الخطأ في فتواه إن وُجدت، وأما طالب العلم المبتدئ فيُلحق بالعامي في هذه المسألة.

وسبب ترجيح هذا القول ما يلي:

1) قوة أدلته وسلامتها من الاعتراض، ويُضاف إليها أدلة القول بالتحريم مطلقًا والتي يصلح الاستدلال بها على تحريم استفتاء الذكاء الاصطناعي للعوام، وكذلك بعض أدلة الجواز الواردة في الأقوال الأخرى والتي يصلح الاستدلال بها على جواز استفتاء الذكاء الاصطناعي لأهل العلم والتخصص.

2) جمعه للأقوال الأخرى في المسألة، فمن أجاز استفتاء الذكاء الاصطناعي بضوابط أو بتقنيته القديمة دون الحديثة أو في بعض المسائل دون بعضها إنما قصد التحرز من الخطأ في الفتوى، ومن حرم استفتاءه مطلقًا قصد التحرز من الخطأ في الفتوى وتحقيق شروط الإفتاء وسد الذريعة المفضية إلى مفاسد متعددة، وعلى القول الراجح لا خوف من ذلك كله ولا مفاسد محتملة، لأن الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة للمتخصص، ولا يخفى عليه خطؤها إن وُجد.

3) أن القائلين بالجواز بضوابط يوجهون الحكم لبرامج مخصوصة تُصمم للإفتاء خاصة، وأما الحكم في القول المرجح فيصلح العمل به في جميع برامج الذكاء الاصطناعي سواء خُصصت للإفتاء أم لا.

4) تحقيق القول المرجَّح لمقاصد الشريعة، فمن مقاصدها العظيمة: حفظ الدين، ومما يحقق هذا المقصد: تحريم استفتاء الذكاء الاصطناعي للعوام، فيحفظ هذا الحكم أديانهم بحملهم على استفتاء من يثقون بدينه وعلمه من العلماء الراسخين، وبِكَفِّهم عن العمل بفتاوى خاطئة لا توافق الحق أو لا تناسب

(1) يُنظر: الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي، للدكتور مطلق الجاسر، (ص 249)؛ الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1/ 311-313).

أحوالهم، كما أنه يحفظ الدين بحفظ العلم وإبقاء طلبه وحمل الناس على الاجتهاد في تحصيله.

ومن مقاصد الشريعة: التيسير ورفع الحرج عن المكلفين، ومما يحقق هذا المقصد: إباحة استفتاء الذكاء الاصطناعي لأهل العلم والتخصص؛ إعانةً لهم في الاطلاع على العلم وتيسيرًا عليهم في تحرير مسائله.

5) التوصية الوارد في البيان الختامي لمؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي: «إن برامج الذكاء الاصطناعي ومنها تقنية الشات جي بي تي لا يمكن الاعتماد عليها استقلالًا في إصدار الفتوى، وخصوصًا في المسائل التي تتطلب في فقه التنزيل النظر والاستفصال ومراعاة الحال، ويمكن الاستفادة من هذه التقنيات كأدوات مساعدة في الفتوى والإحاطة بالأدلة وتفاصيل المسائل»[1].

6) مما يؤيد تحريم استفتاء الذكاء الاصطناعي على العوام ولو صُمم للإفتاء خصيصًا:

1. احتمال الخطأ في مخرجات الذكاء الاصطناعي مهما ارتفع مستوى الدقة فيه، بل يرد في مخرجاته التلفيق واختراع الأجوبة المزيَّفة والمضللة –لا سيما في الذكاء الاصطناعي التوليدي–[2]، بل قد يختلق أشخاصًا مزيَّفين وينسب الفتوى إليهم مع عدم وجودهم أصلًا، فالذكاء الاصطناعي لا يجيب بـ "لا أدري" بخلاف المفتي، وعليه؛ فلا يمكن الوثوق بالذكاء الاصطناعي في إفتاء العوام.

2. أن الذكاء الاصطناعي لا يفهم السؤال على وجهه كالمفتي، فقد يقصد المستفتي شيئًا لا يُفهم من صريح منطوقه؛ فيفهمه المفتي من حاله أو سياق كلامه أو بالاستفسار منه، بخلاف الذكاء الاصطناعي الذي يفتقر إلى هذه المهارة.

3. أن البيانات المدخلة في الذكاء الاصطناعي قد تكون ناقصة أو متحيزة أو خاطئة، فيقع الخطأ في الفتوى بناءً على ذلك، لا سيما إذا تعلق السؤال بمسألة مستجدة لم يُزود الذكاء الاصطناعي ببياناتها؛ فيُخطئ في فتواه لنقص مدخلاته.

4. احتمال كون مصمم برنامج الذكاء الاصطناعي كافرًا أو فاسقًا = فلا يوثق بدينه، ولا يُؤمن على الفتوى، لا سيما أن العدالة شرط في المفتي.

5. أن المستخدم العامي قد يخطئ في طرح السؤال أو في فهم الجواب بسبب قصور فهمه وقلة معرفته بالمصطلحات الشرعية، فربما لم يفرق بين الركن والواجب، ولا بين المكروه والمحرم، ولا بين الطلاق والخلع، ولا بين الإجارة والجعالة، ولا بين القتل العمد وشبه العمد، وربما سأل عن قسمة تركة شخص ترك زوجة وابنتين بلفظ "ترك أمًّا وأختين"؛ لأنه بنى السؤال على علاقته هو بالورثة لا على علاقة الميت بالورثة –وهذا الخطأ شائع بالتجربة–، وهذه الأخطاء مؤثرة في إصدار الفتوى والعمل بها، لا سيما أنها قد تتعلق بمسائل عظيمة الخطر تُستباح بها الأموال وتُنتهك بها

(1) يُنظر: البيان الختامي لمؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي، (ص 4).

(2) كما تقدم بيانه في مطلب "الدقة في مخرجات الذكاء الاصطناعي"، وقد جربتُ هذا في برامج المحادثة النصية، فوجدتُ أن الذكاء الاصطناعي ينقل كلامًا بالنص من كتب فقهية مشهورة كالمغني لابن قدامة أو كشاف القناع للبهوتي، فإذا رجعت لتلك الكتب لم أجد النقل فيها وتبيَّن أنه كلام مكذوب يختلقه الذكاء الاصطناعي وينسبه إلى الكتاب المشهور، ثم إذا راجعت الذكاء الاصطناعي في ذلك وأخبرته بحقيقة الحال أقر بخطئه واعتذر عن تزييفه وكذبه.

الفروج وتُسفك بها الدماء، ولو كان المفتي بشرًا لأمكن

-بإذن الله- تدارك هذه الأخطاء وتفاديها.

6. احتمال وقوع الاختراق للذكاء الاصطناعي والتعديل في مدخلاته المؤثرة في الفتوى، فمهما تطور الذكاء الاصطناعي وخُصص للإفتاء في المستقبل فلن يخرج عن كونه آلة تقصر عن قدرات البشر، فيمكن التحكم بها والتدخل في نتائجها وتعطيلها واختراقها، بل يمكن خروجها عن السيطرة والتمرد على صانعيها[1]، وبناءً على ذلك؛ فلا يجوز ائتمانها على دين الله والاعتماد عليها في الفتوى.

7. أن نفع الذكاء الاصطناعي مؤقت، فقد يتوقف بسهولة لتوقف النت أو انقطاع الكهرباء أو تعطل البرنامج، فلا يصلح الاعتماد عليه في الفتوى.

ويمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الاستفتاء بطرق، منها:

1) أن يكون أداة معينة للمفتي في تحرير فتواه كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في الترجيح.

2) أن يكون حلقة وصل بين المستفتي والمفتي عن طريق الاتصال المرئي المباشر بينهما، فيُقدِّم السائل سؤاله عبر الاتصال المرئي ثم تصدر الفتوى من المفتي البشري، ويقتصر دور الذكاء الاصطناعي على التوصيل بينهما، كروبوت "منارة" الذي أطلقته رئاسة الشؤون الدينية بالمسجد الحرام والمسجد النبوي لإجابة السائلين في المسجد الحرام بعدة لغات[2]، وروبوت الفتوى الآلي الذي أطلقته وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية لتقديم خدمة الفتاوى الشرعية والاستشارات الدينية لضيوف الرحمن في مساجد المشاعر المقدسة[3]، وربوت الفتوى الذي أطلقته دائرة الإفتاء الأردنية لتقديم خدمة الفتوى عبر الاتصال المرئي[4].

3) أن يُصمم بطريقةٍ يُظهر فيها للسائل فتاوى لعلماء ثقات في مسألة مشابهة دون تأليف فتوى من عنده، فهذه طريقة ينتفع بها المستفتي لكنها لا تغنيه عن الرجوع للمفتي البشري؛ لأن الإشكال باقٍ في تحقيق مناط الفتوى على حال المستفتي.

ويُجاب عن الأقوال الأخرى في المسألة بما يلي:

أما القول بالتحريم مطلقًا فأدلته منصبة على استقلال الذكاء الاصطناعي بالإفتاء، وعلى القول المرجَّح لا يستقل بالإفتاء، بل يظل مجرد أداة معينة للمفتي والمتخصص.

وأما القول بالجواز بضوابط فيمكن الإجابة عن أدلته

(1) كما حصل في بعض الأحوال. يُنظر: مقال بعنوان: "الذكاء الاصطناعي هل بدأ بالخروج عن السيطرة؟"، موقع بوابة الذكاء الاصطناعي، تاريخ الاطلاع 25/ 2/ 1447 هـ؛ مقطع بعنوان: "وصلت إلى حد القتل: روبوتات تخرج عن سيطرة البشر في سلسلة أحداث مرعبة وتقرع ناقوس الخطر"، موقع يوتيوب، تاريخ الاطلاع 25/ 2/ 1447 هـ.

(2) هذه إحدى خدمات الروبوت، ومن خدماته الاستفادة من الأسئلة المخزنة مسبقًا في قاعدة بيانات محوكمة متكاملة. يُنظر: خبر بعنوان: «رئيس الشؤون الدينية يدشن "روبوت منارة" لإجابة السائلين في المسجد الحرام»، موقع وكالة الأنباء السعودية (واس)، تاريخ الاطلاع 17/ 2/ 1447 هـ.

(3) يُنظر: خبر بعنوان: «مشروع خدمة "روبوت الفتوى الآلي" لزوار معرض مشروعات مكة الرقمي»، موقع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، تاريخ الاطلاع 17/ 2/ 1447 هـ.

(4) يُنظر: خبر بعنوان: «الإفتاء تطلق خدمة الاتصال المرئي عبر الروبوت»، موقع دائرة الإفتاء الأردنية، تاريخ الاطلاع 17/ 2/ 1447 هـ.

بما يلي:

1. أما دليل الاستصحاب فمعارض بالنصوص الدالة على وجوب سؤال أهل الذكر وهم العلماء العارفون، والذكاء الاصطناعي ليس منهم، ولا يمكنه تنزيل حكم الله في الواقعة تنزيلًا صحيحًا كالمفتي البشري لما يرد عليه من العوارض التي تقدم بيانها، فلا تبرأ الذمة بسؤاله لعدم دخوله في مقتضى الآية.

2. وأما القياس على أخذ الفتوى من الكتب فهو دليل للقول المرجَّح لا للقول بالجواز؛ لأن العلماء نصُّوا على أن أخذ الفتوى من الكتب جائز لمن عنده القدرة العلمية والملكة التي تؤهله للنظر فيها وهم أهل العلم والتخصص، وأما العامي فلا يجوز له ذلك[1].

3. وأما القياس على الاستفتاء بالكتابة فغير مسلَّم؛ لأنه قياس مع الفارق، فالمفتي في الأصل المقيس عليه المفتي البشري، وفي الفرع المقيس الآلة المصنوعة، ولا يمكن للآلة أن تبلغ مبلغ المفتي مهما تطورت، ولا ينطبق عليها شروط المفتي المنصوص عليها عند العلماء ولو أدخل بياناتها علماء متخصصون؛ لما تقدم بيانه من الإشكالات الواردة على إفتاء الذكاء الاصطناعي، ومثله القياس على ترجمة الفتوى، فالمفتي البشري هو الذي يصدر الفتوى المناسبة لحال السائل، ودور الترجمان بيان معنى الكلام بلغة أخرى فقط دون تصرف في المعنى، بخلاف استفتاء الذكاء الاصطناعي؛ فقد يصدر فتوى لا تناسب حال السائل ولو كثرت مدخلاته الشرعية.

4. وكذلك القياس على التخريج المذهبي قياس مع الفارق، ففرق بين نظر المفتي البشري في الحكم واجتهاده في النقل وبين اجتهاد الآلة التي لا ينطبق عليها شروط المفتي ولا تُحسِن تحقيق المناط.

5. وأما الوقوع الصحيح فغير مسلَّم، فكما ثبت صواب إفتاء الذكاء الاصطناعي في بعض الأحايين فقد ثبت خطؤه في أحايين أخرى، وقد يكون سبب الخطأ من المستخدم أو من برنامج الذكاء الاصطناعي أو من مؤثرات خارجية كما سبق بيانه، وتطور الذكاء الاصطناعي في المستقبل لا ينفي بعض الإشكالات المؤثرة في صحة الفتوى.

6. وأما تقييد الجواز بضوابط لتحقيق صحة الفتوى؛ فالضوابط التي ذكروها في المستفتي تقتضي أن يكون من أهل العلم والتخصص؛ لأنها لا تكاد تتحقق إلا في طالب علم متخصص وهو المتفق مع القول المرجَّح، ثم إن هذه الضوابط قد تُنسى مع مرور الزمن ويشيع القول بالجواز دونها، كما هو مشاهد في عدد من المسائل التي أُبيحت بضوابط شرعية.

وأما التفصيل في القول الرابع والخامس فمبني على استقلال الذكاء الاصطناعي بالإفتاء، وعلى القول المرجَّح لا استقلال، فلا حاجة للتفصيل المذكور لانتفاء الإشكالات المحتملة.

بقي إشكال قد يُثار في هذه المسألة فيحسن إيراده والجواب عنه، وهو: إذا كان الخطأ في مخرجات الذكاء الاصطناعي مانعًا من جواز استفتائه؛ فإن الخطأ وارد أيضًا في جواب المفتي البشري، فلم لا يكون مانعًا من جواز استفتائه أيضًا؟

(1) يُنظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لابن حمدان، (ص 26-27)؛ الواضح في أصول الفقه، لابن عقيل، (5/ 459-460).

والجواب: بالتفريق بين الأمرين؛ لأن العبرة بمنهج الاستفتاء لا بنتيجته، وهذا مقتضى النصوص الشرعية التي يجب العمل بها، فنحن نتبع أمر الله وأمر رسوله ﷺ في منهج الاستفتاء المقتضي سؤال أهل الذكر الذين وُجدت فيهم أهلية الإفتاء وانطبقت عليهم شروطه، فيجب على المفتي ألا يفتي إلا وُجدت فيه تلك الأهلية، ويجب على المستفتي ألا يستفتي إلا من يثق بدينه وعلمه، ثم الحكم في النتيجة مبني على المنهج.

فإن كان المنهج صوابًا وأفتى المفتي بما غلب على ظنه صحته فهو دائر بين الأجرين إن أصاب والأجر إن أخطأ، ويُعفى عن خطئه تفضلًا من الكريم سبحانه، والمستفتي قد امتثل للأمر الشرعي في الحالَين وبرأت ذمته فلا تثريب عليه إن كانت الفتوى خاطئة.

وإن كان المنهج خطأً كتصدي الجاهل للإفتاء أو استفتاء العامي من لا يوثق بدينه وعلمه فيحرم الإفتاء والاستفتاء، ولا عبرة بالنتيجة ولو كانت صوابًا لأنها مبنية على أصل باطل، ولا يُعفى عن المخطئ لمخالفته الأمر الشرعي في المنهج.

وعليه؛ فالذكاء الاصطناعي يفتقر إلى أهلية الإفتاء فلا يجوز استفتاؤه استقلالًا ولو أصاب، وأما المفتي البشري فإن وُجدت فيه تلك الأهلية جاز استفتاؤه ولو أخطأ[1]، ثم أن المفتي البشري قد يرجع عن خطئه إذا تبيَّن له الصواب ويبلِّغ المستفتي برجوعه، بخلاف المفتي الآلي.

المطلب الخامس: نوع الخلاف وثمرته.

الخلاف في هذه المسألة خلاف معنوي، يترتب عليه ثمرة ظاهرة تتعلق بالمستخدم الذي يجوز له استفتاء الذكاء الاصطناعي والاستفادة من مخرجاته الدينية، فعلى القول المرجَّح يجوز لأهل العلم والتخصص دون العوام، وعلى القول الأول يحرم على الجميع، وعلى بقية الأقوال يجوز للجميع في أحوال دون أحوال.

المبحث الرابع: حكم محاكاة المفتي باستعمال الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: صورة المسألة.

يُقصد بهذه المسألة: حكم إصدار فتوى في مسألة شرعية من شخص معين، ثم يُخرِج تلك الفتوى على لسان مفتٍ مشهور بواسطة برامج الذكاء الاصطناعي، فتنتشر الفتوى بصوت المفتي المشهور وصورته مع أنه لم يُفتِ بها حتى لا يكاد يُتنبَّه إلى أنها مختَلقة عليه ولم تصدر عنه، مثل: أن يُصدر شخص فتوى على لسان الشيخ عبد العزيز ابن باز أو الشيخ محمد ابن عثيمين ﷺ في حكم استفتاء الذكاء الاصطناعي أو حكم التعامل بالعملات الرقمية أو حكم الشراء تقسيطًا بواسطة تابي وتمارا، وتُسمى هذه التقنية "التزييف العميق"، و "استنساخ الأصوات".

المطلب الثاني: حكم المسألة.

لم أجد في هذه المسألة قولًا لأهل العلم، والذي يظهر للباحث –والله أعلم– حرمة محاكاة المفتي بالطريقة المذكورة سواء كان ذلك بواسطة الذكاء الاصطناعي أم بغيره، وسواء كان الشخص المنتحل لشخصية المفتي

(1) يُنظر: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى، للدكتور عمر المحيميد، (حاشية ص 603).

المشهور مؤهلًا للفتوى أم لا.

المطلب الثالث: دليل الحكم ووجه دلالته.

يدل على تحريم محاكاة المفتي بالطريقة المذكورة عدة أدلة، منها ما يلي:

1) أن هذه المحاكاة نوع من الزور والكذب، وهما من كبائر الذنوب، ويعظم تحريمهما إذا وقَعَا في حق العلماء ورثةِ الأنبياء، وإذا أفضَيَا إلى التدليس في دين الله وأحكام شريعته، وقد ورد تحريمهما في نصوص كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: 30]، وقوله ﷺ في حديث أكبر الكبائر: ((أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ))[1]، وقوله ﷺ: ((وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ))[2].

2) أن هذه المحاكاة نوع من الغش، حين يقبل الناس الفتوى ويعملون بها ثقةً في العالم المشهور وهي منتحلة عليه في حقيقة الحال، والغش محرم، ويعظم تحريمه إذا كان في دين الله وأحكام شريعته، وقد ورد تحريمه في نصوص كثيرة، منها قوله ﷺ: ((مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا))[3].

3) أن هذه المحاكاة مفضية إلى مفاسد عظيمة، ولا مصلحة محققة فيها، فوجب المنع منها عملًا بدليل سد الذرائع، فمن تلك المفاسد: مفسدة القول على الله بغير علم، ومفسدة تمييع الفتاوى وهدم الشريعة، حينما يتخذ ضعاف الإيمان هذه المحاكاة ذريعة لإصدار الفتاوى الخاطئة المشتملة على هذه المفاسد العظيمة، ثم ينسبونها كذبًا وزورًا إلى العالم المشهور ليقبلها الناس ويقتنعوا بها.

خاتمة

أحمد الله تعالى على ما يسَّر من كتابة هذا البحث، وأثني عليه الخير كله، وأسأله طيب الخاتمة، وحسن العاقبة، ثم أبرز نتائج بحثي في النقاط التالية:

1) تعريف الذكاء الاصطناعي: هو نظام حديث يحاكي الدماغ البشري في قدراته وطريقة عمله، باستعمال تقنيات حاسوبية قادرة على جمع البيانات ومعالجتها والاستفادة منها في التنبؤ والاستنتاج واتخاذ القرارات، بهدف تقديم خدمات معينة.

2) يمكن للذكاء الاصطناعي أن يصل إلى مستويات عالية من الدقة، لكن يبقى احتمال الخطأ فيه واردًا بنسب متفاوتة معتمدة على عوامل متغيرة تتعلق بتصميمه وتطبيقه، ويبقى تحسين الدقة تحديًا مستمرًّا بسبب تلك العوامل، فيجب التعامل مع الذكاء الاصطناعي بحذرٍ ونظرٍ ناقد، ويجب التحقق جيدًا من الإجابات التي يقدمها، ويجب مراجعة خدماته ومتابعة مخرجاته من قِبَل العنصر البشري، وينبغي الاستفادة منه باعتباره أداة تكمل القدرات البشرية وليست مستقلة عنها.

3) الأصل في حكم استعمال الذكاء

(1) متفق عليه من حديث أبي بكرة ﷺ. صحيح البخاري، (5976)، (8/ 4)؛ صحيح مسلم، (87)، (1/ 91).

(2) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ. صحيح البخاري، (6094)، (8/ 25)؛ صحيح مسلم، (2607)، (4/ 2012- 2013).

(3) رواه مسلم ﷺ من حديث أبي هريرة ﷺ. صحيح مسلم، (101)، (1/ 99).

الاصطناعي الإباحة، ثم قد يتغير حكمه بعد ذلك إلى الوجوب أو الندب أو التحريم أو الكراهة حسب ما يُستعمل فيه، فيكون استعماله واجبًا إذا تعيَّن وسيلةً إلى الواجب فلم يتم الواجب إلا به، ومندوبًا إذا أوصل إلى مندوب، ومحرمًا إذا أفضى إلى محرم، ومكروهًا إذا أفضى إلى مكروه، فالذكاء الاصطناعي وسيلة تأخذ حكم ما أفضت إليه من المقاصد، شأنه في ذلك شأن غيره من التقنيات الحديثة.

4) الذي يظهر للباحث –والله أعلم– أن الأصل في الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي الإباحة، وقد يرتقي الحكم إلى الندب إذا ارتفع مستوى دقة النظام وعظمت الفائدة منه؛ بشرط اتخاذه مُساعدًا يُنتفع به ولا يُعتمد عليه، فيجب مراجعة نتائجه والتحقق من مخرجاته من قِبَل العنصر البشري، وأما الاعتماد الكامل عليه دون تأكد وتمحيص فمحرم ولا يجوز.

5) الذي يظهر للباحث –والله أعلم– رجحان القول بحرمة استفتاء الذكاء الاصطناعي على العوام، وجوازه لأهل العلم والتخصص بشرط أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة يستعينون بها في بحث المسألة والإحاطة بفروعها دون اعتماد كاملٍ عليها، فيجب التأكد من مخرجات الذكاء الاصطناعي ومراجعة الكتب وأقوال العلماء وأدلتهم؛ لما حُفظ على الذكاء من الخطأ في النقل.

ويستوي في ذلك برامج الذكاء الاصطناعي بتقنياتها الموجودة الآن وما قد يستجد من التقنيات الأحدث والأكثر تطورًا، ولو صُممت خصيصًا للإفتاء.

6) الذي يظهر للباحث –والله أعلم– حرمة محاكاة المفتي باستعمال الذكاء الاصطناعي، سواء كان الشخص المنتحل لشخصية المفتي المشهور مؤهلًا للفتوى أم لا.

7) الأحكام المذكورة تشمل جميع تقنيات الذكاء الاصطناعي المتنوعة، كبرامج المحادثة النصية (ChatGPT)، والروبوتات، ومواقع حساب الزكاة والإرث، ونحوها.

ويوصي الباحث بعد تقوى الله ولزوم طاعته بما يلي:

1) نشر الوعي بأحكام استفتاء الذكاء الاصطناعي بالطرق المناسبة، لا سيما وقد شرع بعض العوام في الاعتماد عليه في الاستفتاء.

2) كتابة المزيد من الأبحاث العلمية في أحكام الانتفاع بالذكاء الاصطناعي في مختلف الاستعمالات، فهو تقنية العصر، والمُعتمَد عليه –بعد الله– في كثير من شؤون الأفراد والمؤسسات، فيجب على أهل العلم بيان أحكامه الشرعية وتبصير الناس بها، أداءً لحق الله تعالى، ونفعًا للناس في دينهم ودنياهم، ورفعًا للحرج عنهم.

هذا ما تهيأ كَتْبه في هذا البحث، أسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يبارك فيه، وأن يجعله لوجهه الكريم خالصًا، ومن النار مخلِّصًا، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

أولًا/ الكتب والأبحاث العلمية:

1) استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة في المفهوم والضوابط والإشكالات)، للدكتور لحسن غمادي، بحث منشور بمجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية، المجلد (8)، العدد (1)، 2024 م.

2) **الأشباه والنظائر**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911)، دار الكتب العلمية، ج: 1، ط: 1، 1411هـ - 1990م.

3) **الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي (مشروعيته وضوابطه)**، للدكتور طه أحمد حميد الزيدي، ج: 1، دار الفجر، بغداد، 1444 هـ - 2023 م.

4) **الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي (حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء)**، للدكتور مطلق جاسر الجاسر، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، عدد خاص، السنة (39)، ربيع الآخر 1446 هـ - أكتوبر 2024 م.

5) **البيان الختامي لمؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي (نحو التمويل الإسلامي – اندماج المبادئ والتكنولوجيا)**، المنعقد بالدَّوحة يوم الثلاثاء 27 فبراير 2024 م.

6) **الذكاء الاصطناعي (أحكامه وضوابطه وأخلاقياته)**، مجموع أبحاث قُدِّمت لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السادسة والعشرين المنعقدة في ذي القعدة 1446 هـ بمدينة الدَّوحة، وتقع في جزئين منشورين على شبكة الانترنت.

7) **الذكاء الاصطناعي التوليدي**، إعداد الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، نوفمبر 2023 م.

8) **الذكاء الاصطناعي التوليدي آفاق واعدة لمستقبل أفضل**، إعداد الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، مارس 2025 م.

9) **الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر**، للدكتورين عبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، ج: 1، ط: 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2019 م.

10) **الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى**، للدكتور عمر بن إبراهيم المحيميد، بحث منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد (57).

11) **الذكاء الاصطناعي وأثره في علم الجرح والتعديل**، للدكتورة هيا سلمان الصباح، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، عدد خاص، السنة 39، ربيع الآخر 1446 هـ - أكتوبر 2024 م.

12) **الرسالة**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي (ت 204)، ق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ج: 1، ط: 1، 1358هـ - 1940م.

13) **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت 1420)، مكتبة المعارف، الرياض، ج: 7، ط: 1، ج 1-4: 1415هـ - 1995 م، ج 6: 1416هـ - 1996 م، ج 7: 1422هـ - 2002م.

14) **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (ت 275)، ق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره

بللي، دار الرسالة العالمية، ج: 7، ط: 1، 1430هـ - 2009م.

15) **صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ج: 9، ط: 1، 1422هـ.

16) **صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)**، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261)، ق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج: 5.

17) **صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**، لأبي عبد الله أحمد بن حمدان بن شبيب النميري الحنبلي (ت 695)، ق: محمد ناصر الدين الألباني، ج: 1، ط: 3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1397 هـ.

18) **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الملقب بسلطان العلماء (ت 660)، ع: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ج: 2، 1414هـ - 1991م.

19) **القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة**، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (مطبوع ضمن مجموع مؤلفاته)، ج: 26، ط: 1، دار الميمان، الرياض، 1432 هـ - 2011 م.

20) **قياس دقة وموثوقية برامج الكشف عن استخدام ChatGpt في مستخلصات الأبحاث العلمية (مجال المكتبات والمعلومات نموذجًا)**، للدكتور آية الله فايز عبد الملك، بحث منشور بالمجلة العلمية الصادرة عن كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد (43)، الإصدار (3)، الجزء (1)، 1446 هـ - 2024 م.

21) **مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة**، لمحمد لحلح، ج: 1، ط: 1، أكاديمية حسوب، 2020 م.

22) **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**، صدرت عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالتعاون مع مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية (النسخة الالكترونية).

23) **مفاهيم حول الذكاء الاصطناعي**، إعداد: فريق عمل بعمادة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد بجامعة الملك عبد العزيز، ج: 1، ط: 1، 1442 هـ - 2020 م.

24) **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد لبغدادي الظفري (ت 513)، ق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج: 5، ط: 1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1420 هـ - 1999 م.

ثانيًا/ المواقع الالكترونية:

25) موقع الإسلام سؤال وجواب.

26) موقع بوابة الذكاء الاصطناعي.

27) موقع جامعة الأمم المتحدة.

28) موقع حكمة.

29) موقع دائرة الإفتاء الأردنية.

30) موقع شركة ساب للبرمجيات والذكاء

الاصطناعي.

31) موقع شركة (Keylabs).

32) موقع شركة (Netguru).

33) موقع مجلس الامارات للإفتاء الشرعي.

34) موقع مجلة (Nature).

35) موقع مكتبة جامعة ميريلاند الأمريكية.

36) موقع منصة وكيل الذكاء الاصطناعي الكاملة (Botpress).

37) موقع منصة (Vidizmo).

38) موقع النهار العربي.

39) موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).

40) موقع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية.

41) موقع وكالة الأنباء السعودية (واس).

42) موقع يوتيوب.